



المستجدات المرتبطة بتعديل منظومة قوانين الصحافة

مجلس النواب
لجنة التعليم والثقافة والاتصال

الرباط ، 19 أبريل 2013



مكونات العرض

- 1 - أهداف الإصلاح
- 2 - المرجعيات
- 3 - الكرونولوجيا
- 4 - اللجنة العلمية وأعمالها
- 5 - المحطات المتبقية
- 6 - المخرجات
- 7 - توجهات الإصلاح



أهداف الإصلاح

- ✓ إرساء مدونة للصحافة و النشر عصرية و حديثة خالية من العقوبات السالبة للحرية وتضمن الحق في الوصول للمعلومة و ترسي آليات التنظيم الذاتي للمهنة،
- ✓ الاستجابة لانتظارات المهنيين و فعاليات المجتمع المدني في الحصول على قانون يضمن الحرية في إطار المسؤولية،
- ✓ مواكبة التحولات العميقة التي يعرفها المغرب في مجال الحريات و خاصة في قطاع الصحافة،
- ✓ مسايرة التطور التكنولوجي الذي أصبح يطرح تحديات كبرى في قطاع الصحافة،
- ✓ تطوير الترسانة القانونية المؤطرة لقطاع الصحافة والنشر في إطار التقارب التشريعي ووفق التزامات المغرب الدولية.



مرجعيات الإصلاح

- ✓ دستور المملكة لسنة 2011،
- ✓ التوجيهات الملكية السامية،
- ✓ توجهات البرنامج الحكومي،
- ✓ المعاهدات والاتفاقيات والالتزامات الدولية للمغرب،
- ✓ توصيات الهيآت الوطنية :
 - خطة العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية،
 - توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة،
 - توصيات الكتاب الأبيض للحوار الوطني حول الإعلام والمجتمع.
- ✓ نتائج الملتقيات الوطنية والأيام الدراسية :
 - الملتقى الوطني للإعلام بالصخيرات 11 مارس 2005،
 - اليوم الدراسي حول إصلاح قانون الصحافة وعلاقة القضاء بالصحافة يوم 3 ماي 2012،
 - اليوم الدراسي حول القضاء والإعلام يوم 23 فبراير 2013،
- ✓ القوانين الحالية التي تنظم مجال الصحافة والنشر :
 - قانون الصحافة والنشر رقم 77.00 بتاريخ 3 أكتوبر 2002
 - القانون رقم 94.21 المتعلق بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين بتاريخ 22 فبراير 1995
- ✓ أهم توجهات العمل القضائي المغربي في جرائم الصحافة والنشر،
- ✓ مذكرات ومقترحات قوانين الفرق النيابية ما بين 2002 و 2007،
- ✓ مشروع قانون الصحافة والنشر لسنة 2007،
- ✓ التجارب الدولية.



كروولوجيا الإصلاح

✓ 2003 بداية المشاورات و فتح قنوات الحوار مع المهنيين وانطلاق أشغال مراجعة قانون الصحافة و النشر لسنة 2002،

✓ 2007 تقديم مشروع قانون الصحافة والنشر إلى الأمانة العامة للحكومة لإتباع مسطرة المصادقة،

✓ 2011 صدور دستور جديد للمملكة يوسع من مجال الحريات ويشجع على التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة و يضمن الحق في الوصول إلى المعلومة،

✓ يناير 2012 فتح الحكومة الجديدة للحوار مع المهنيين وتوسيع المشاورات لتحسين مشروع قانون الصحافة والنشر لسنة 2007 وفق مستجدات دستور سنة 2011،

✓ أكتوبر 2012 تعيين اللجنة العلمية للحوار والتشاور حول مشروع مدونة الصحافة و النشر،

✓ 17 أبريل 2013 حفل اختتام الورش العلمي والفكري حول مراجعة قانون الصحافة والنشر، وذلك بمناسبة انتهاء عمل اللجنة العلمية.



اللجنة العلمية الاستشارية

✓ تكوين ومهام اللجنة:

- تتكون من شخصيات مشهود لها بالعطاء لمهنة الصحافة والنشر، إضافة إلى إشراك الفعاليات المهنية وتيارات الفكر والرأي ببلادنا، فضلا عن ممثلين لوزارتي الاتصال والعدل والحريات،
- تمثل اللجنة هيئة لبلورة التوجهات الكبرى وتدقيق النقاط التي تستدعي تداولاً أوسع،
- تدرس المشاريع المحالة عليها من طرف السلطة الحكومية المكلفة بالاتصال وتتلقى مذكرات الهيئات المهنية،
- تصدر اللجنة آراء استشارية حول المشاريع المحالة عليها.

✓ نتائج عمل اللجنة (أبريل 2013):

- عقدت اللجنة العلمية 13 اجتماعاً عاماً، بالإضافة إلى عدد كبير من اجتماعات اللجان الفرعية،
- 110 مادة كانت موضع ملاحظة أو مقترح تعديل موزعة على الشكل التالي:
 - مشروع قانون الصحافة و النشر: 60 مادة من أصل 90،
 - مشروع المجلس الوطني للصحافة: 15 المادة من أصل 61،
 - مشروع قانون الصحفي المهني: 23 من أصل 29،
 - مشروع قانون الصحافة الإلكترونية: 12 مادة من أصل 25.



المحطات المتبقية

✓ عرض أولي مع اللجان القطاعية داخل مجلسي البرلمان،

✓ إنطلاق عمل اللجنة قانونية :

○ بين-وزارية : الاتصال، الداخلية، الشؤون الخارجية والتعاون، العدل والحريات، والأمانة العامة للحكومة

○ تتولى تنزيل مقتضيات الآراء الاستشارية والصياغة النهائية للمشاريع المعتمدة

○ تعمل على التشاور مع الوزارات والهيئات الوطنية المعنية.

✓ إطلاق نقاش عمومي حول المشاريع من خلال :

○ وضعها بكل من موقع الأمانة العامة للحكومة و موقع وزارة الاتصال

○ استقبال الملاحظات و الاقتراحات و تحليل مضامينها لاستخلاص الموضوعية منها

○ إحالة الملاحظات على اللجنة القانونية لاعتمادها والاستعانة بإيجابياتها

✓ مسطرة المصادقة :

○ إحالة المشاريع على مجلس الحكومة من أجل اعتمادها

○ إحالة المشاريع على البرلمان من أجل دراستها والتصويت عليها

○ تشكيل لجنة مشتركة للتنسيق وتسريع وثيرة العمل



المخرجات

✓ مدونة الصحافة و النشر وتشمل:

- مشروع قانون الصحافة والنشر
- مشروع قانون المجلس الوطني للصحافة
- مشروع قانون الصحفي المهني
- مشروع قانون الصحافة الإلكترونية

✓ بالإضافة إلى أربع مقتضيات ضمن المدونة :

- مقتضيات الحصول على المعلومة في المجال الصحفي
- مقتضيات تخص الإشهار
- مقتضيات تخص الطباعة
- مقتضيات تخص التوزيع

✓ مشاريع أخرى ذات صلة :

- مشروع مرسوم الدعم العمومي للصحافة المكتوبة
- مشروع قانون حول السبر واستطلاعات الرأي



تذكير بتوجهات الإصلاح

- ✓ تجميع قوانين الصحافة في مدونة واحدة عصرية وديمقراطية للصحافة والنشر؛
- ✓ تعزيز ضمانات الحريات الصحافية انسجاما مع الدستور المغربي ووفق الالتزامات الدولية للمغرب
- ✓ إلغاء العقوبات السالبة للحرية من قانون الصحافة، وتعويضها بالمسؤولية الاجتماعية والتعويض المدني وبالذعائر المالية المناسبة؛
- ✓ توسيع وتقوية اختصاصات السلطة القضائية في قضايا الصحافة والنشر؛
- ✓ إرساء أسس التنظيم الذاتي المستقل والديمقراطي للمهنة على أساس انتخابات بين المهنيين؛
- ✓ تعزيز ثقافة المسؤولية وتطوير منظومة أخلاقيات المهنة عبر وضع قواعد ومعايير واضحة ودقيقة لنظام أخلاقيات المهنة كما هو متعارف عليه دوليا؛
- ✓ تقنين الصحافة الإلكترونية؛



تذكير بتوجهات الإصلاح تشة

- ✓ تعزيز الضمانات المهنية والحقوقية المرتبطة بممارسة المهنة وعلى رأسها توفير الضمانات اللازمة للحصول على المعلومة ونشرها؛
- ✓ إدماج الاجتهاد القضائي الدولي والوطني في قضايا الصحافة والنشر، وإصلاح منظومة التجريم والزجر في المجال الصحفي؛
- ✓ تقنين وضبط الولوج إلى المهن الصحفية، وتحديد منظومة حقوق وواجبات المهنيين والصحافيين وتعزيز الحقوق الاجتماعية والمعنوية في النظام الأساسي للصحافي المهني والناشر المهني؛
- ✓ تقنين كل عمليات استطلاع الرأي والتوزيع والإشهار في الصحافة المكتوبة؛
- ✓ تحديد شروط شفافة وفعالة لضمان حكمة ومردودية الدعم العمومي للصحافة المكتوبة وجعل الدعم العمومي ” دعما من أجل الاستثمار“.

ተግባራዊ ፍጥነት ፣ ፍጥነት
ተግባራዊ ፍጥነት ፣ ፍጥነት



المملكة المغربية
وزارة الإتصال

شكرا لكم
على حسن الإصغاء والاهتمام
والسلام عليكم

www.mincom.gov.ma